ردودُ السيِّدِ ابن طاوس العقائديَّة على الزمخشري في كتابه «سعد السعود»

(دراسة تحليلية)

أ. م. د. قصي سمير عبيس
كليَّة الإمام الكاظم عليه السلام / أقسام بابل

الملخص

يعدُّ السيد علي بن طاوس (ت٦٦٤هـ) من أعلام علماء مذهب الإمامية، فله إسهامات كبيرة في كثير من العلوم ولا سيما التفسيرية منها، وقد سلّط الباحث الضوء على الجانب التفسيريّ عنده وردوده على الزمخشري؛ لأنّ علماء مذهب أهل البيت عليهم السلام لم يعطَ حقّهم في البحث والدراسة في الجوانب التفسيرية والتأويلية للآيات المباركة على عكس علماء المذاهب الأخرى. وقد حاول الباحث بيان ردود السيد ابن طاووس في تفسيره (سعد السعود) على الزمخشري؛ ولا سيّما العقائديَّة منها؛ لأنها جديرةٌ بالبحث والدراسة؛ لبيان موضع الخلاف بينهما من جهة، ومعرفة الإشكالات والمآخذ والإجابة عنها بالاستدلالات العقلية والنقلية من جهة أخرى؛ لتتضح صورة كاملة عن طريقة تفكير علماء الحلة، وردودهم على بقية علماء المذاهب الأخرى. وتمّ تقسيم البحث على أربع مسائل عقائدية.

Ibn Tawoos's Ideological Replies to Az-Zamakhshari in his Book "Sa'dus-Su'ood): An Analytic Study

by Assistant Prof. Qusai Sameer Ubayis Al-Azzawi| College of Imam Al-Kadhim| Babylon

Sayyid Ali ibn Tawoos(died 664 A H) is considered one of the distinguished scholars of Imami School. He has great contributions in many sciences, especially the exegetic ones. The researcher has shed the light on the explanatory dimension of Ibn Tawoos and his replies to Az-Zamakhshari due to the fact that the scholars of the school of Ahlul-Bait(the Prophet's household)(Pbut) have not been given their due right in the exegetic and interpretive research and study of the sacred Qur'anic verses in contrast with the scholars of the other schools. The present researcher has intended to show the replies of Ibn Tawoos in his explanation (Sa'dus-Su'ood) to Az-Zamakhshari, especially the doctrinal ones, since they are worth of research and study, in order to show the places of disagreement in them, on the one hand, and to know the equivocalities, reprehensible points and answering them by using phrenic and traditional reasoning, on the other. The aim behind this is to have a full picture of the thinking approach of Al-Hilla scholars and their replies to the other scholars of the other schools. I have divided the paper into four doctrinal questions Ibn Tawoos replied in his book(Sa'dus-Su'ood lin-Nufoos) to Az-Zamakhshari's Questions.

مقدَّمة

لا يخفى على المتخصصين في علوم القرآن مكانة تفسير الكشاف للزمخشري (ت٥٣٨هـ)، فقد كان بستانًا معرفيًّا يحوي ثمارًا يانعةً من نحو، وبلاغة، وتفسير، فكان موئل الدارسين، ومهوى الباحثين من أجل دراسته والنفع من علومه. وقد تأثّر به كثيرٌ من المفسرين، ومنهم الفخر الرازي (ت٦٠٦هـ) الذي قال فيه: «أما صاحب كتاب (الكشاف) في التفسير فلا نزاع أنَّه كان في درجة عالية وأبَّهة عظيمة في علم العربية»[١]، بيد أن عقيدته الاعتزالية انعكستْ في تفسيره لآيات القرآن الكريم، فالمتأملُ في نصوصه يجد أنه يتحيَّن الفرصَ لنصرة مذهبه، أو تقريره على أقل تقدير، ولذلك قال أحد العلماء: إن الزمخشري أبدع أيّما إبداع في استيعاب جميع ما كتبه جيل المعتزلة الذين تقدموه[٢]، فكان تفسيره مرآةً عاكسةً لكل ما نبت به المفسرون المعتزلون من آراء تفسيرية. مما دعا إلى مخالفته كثير من العلماء الذين لم ينتهجوا المذهب الاعتزالي، ولم ترضهم تلك الصورة في التفسير، فتعقبوه في (كشافه) يردُّون عليه آراءه، ويناقشونه فيها، ومن هؤلاء العلماء الذين ردُّوا على الزمخشري في آرائه السيد ابن طاوس الحِلّيّ (ت٦٦٤هـ).

وجاء اختياري شخصية السيد ابن طاوس لسببين مهمين، السبب الأول: أنّ علماء مذهب أهل البيت عليهم السلام لم يأخذوا حقّهم في البحث والدراسة، على عكس علماء المذاهب الأخرى. والآخر: أنّ علماء الحلة لهم مرتبة عالية في البحث والاجتهاد وقيادة الأمة، لكنهم لم يأخذوا حقهم في ساحة مذهب أهل البيت عليهم السلام. ومن حقنا أن نسأل كم مُؤَلِّفًا ليس له قيمة علمية ذاع صيته بمجرد تأليفه

كتابًا واحدًا؟!، وعندنا جيل من العلماء انتقدوا أساطين المذاهب الإسلامية في أغلب التخصصات العلمية من فقه وأصول وعقائد ولغة، فضلًا عن التفسير الذي هو مدار بحثنا، ولكن للأسف الشديد لم يُسلط عليهم الضوء، وهذا قصور منا يقينًا، ومن وهنا ارتأى الباحثُ بيانَ ردود السيد ابن طاوس في تفسيره (سعد السعود) على الزمخشري؛ ولا سيّما العقائديَّة منها؛ لأنها جديرةٌ بالبحث والدراسة؛ لبيان موضع الخلاف بينهما من جهة، ومعرفة الإشكالات والمآخذ والإجابة عنها بالاستدلالات العقلية والنقلية من جهة أخرى؛ لتتضح لنا صورة كاملة عن طريقة تفكير علماء الحلة، وردودهم على بقية علماء المذاهب الأخرى. فاستعنت بالله على ذلك، ومن الله التوفيق.

المسألة الأولى: مسألة في معرفة الصلاة الوسطى ومعارضته لأهل البيت عليهم السلام:

حثَّ الله سبحانه وتعالى عباده على طاعته فخصَّ الصلاةَ بميزةٍ تنفرد بها عن سائر الواجبات الأخرى، ودعا إلى المحافظة عليها؛ لأنها من أعظم الطاعات، وهذا المعنى ذُكِرَ في القرآن الكريم بقوله تعالى: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ﴾[٣]. (وحافظوا) هنا وردتْ بمعنى: داوموا على الصلوات المكتوبات في مواقيتها بتمام أركانها[٤]. وقد أكَّد الحديث الشريف أيضًا على أهمية الصلاة وفضائلها للفرد، فقد روى ابن بابويه (ت٣٢٩هـ)، عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنّه قال: «ما من صلاة يحضر وقتها إلَّا نادى ملك بين يدي النّاس، أيّها النّاس قوموا إلى نيرانكم الَّتي أوقدتموها على ظهوركم فأطفؤوها بصلاتك»[٥]، وقال الرّضا عليه السلام: «الصّلاة قربان كلّ تقيّ»[٦]. وغير ذلك الكثير

من الروايات التي تحدثتْ عن هذا المعنى[٧]. ومما هو مسلَّم عليه أن لكل شيء فضيلةً، وفضيلةُ الصلوات هي الصلاة الوسطى؛ بدليل قوله تعالى: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلۡوُسۡطَىٰ﴾[٨]. والوسطى هنا جاءت بمعنى الفضلى على حدِّ تعبير الزمخشري[٩]. من قولهم: الأفضل الأوسط، وإنَّما أُفردتْ وعُطفتْ على الصلوات؛ لانفرادها بالفضل[١٠]. ونقل هذا المعنى السيد ابن طاوس من الزمخشري دون تعقيب أو اعتراض، على الرغم من أن بعضًا من علماء الشيعة والسنة أشاروا إلى معنًى آخر في دلالة الصلاة الوسطى، وهو: إنما سُمِّيت (وسطى)؛ لأنها بين صلاتين من صلاة النهار تقدمتْ عليها، وصلاتين من صلاة الليل تأخرتْ عنها[١١].

أما منشأ المخالفة بين الزمخشريّ، والسيد علي بن طاوس فهو استدلالات الزمخشري بأدلة تفيد بأن الصلاة الوسطى هي صلاة العصر[١٢]. ومن أهم أدلة استشهاده حديث النبيّ صلى الله عليه وآله الذي قاله يوم الأحزاب: «شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر، ملأ الله بيوتهم نارًا، وهي الصلاة الّتي شغل عنها سليمان بن داود حتّى توارتْ بالحجاب»[١٣]. واستشهد أيضًا بحفصة عندما قالت لمن كتب لها المصحف: إذا بلغتَ هذه الآية فلا تكتبها حتّى أمليها عليك كما سمعتُ رسولَ الله صلّى الله عليه وآله وسلّم يقرؤها، فأملتْ عليه: والصلاة الوسطى صلاة العصر[١٤]. ونقل عن ابن البراج (ت٤٨١هـ) في رواية ابن مسعود: حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى صلاة العصر[١٥]. وهذا مما يسند قول الزمخشري، وبعد التتبُّع والبحث وجدتُ أنَّ هنالك نصًّا أورده الشريفُ المرتضى (ت٤٣٦هـ) وهو من علماءِ الشيعةِ أشار إلى أنَّ الصلاة الوسطى عند أهل البيت عليهم السلام هي صلاة

العصر، والحجة على ذلك: إجماع الشيعة الإمامية عليه[١٦]. وهذا القول قد سبق الزمخشري. ولا أعلم ما هو مصدر هذا الإطلاق في الحكم؟ وما دليله؟ إذ لم يعطِ الشريف المرتضى أيَّ دليلٍ مقنع يثبت إجماع الشيعة الإمامية على أن الصلاة الوسطى هي صلاة العصر سوى شاهد يتيم وضعيف ينسب إلى أمير المؤمنين علي عليه السلام[١٧]، وروايات غير متواترة للصحابة نقلها أبناء العامة في كتبهم، منها: روي عن عائشة وابن عباس: والصلاة الوسطى وصلاة العصر بالواو[١٨]. فعلى هذه القراءة يكون التخصيص لصلاتين: إحداهما صلاة الوسطى إمّا الظهر، وإمّا الفجر، وإمّا المغرب على اختلاف الروايات فيها، والثانية العصر[١٩]. وهذه القراءة لا يعتدُّ بها؛ لأن العطف يقتضي المغايرة، وفضلًا عن ذلك فهي قراءة شاذة ولا يجوز الاحتجاج بالقراءات الشاذة. ولا يكون لها حكم الخبر عن الرسول صلى الله عليه وآله؛ لأن ناقلها لم ينقلها إلاّ على أنها قرآن، والقرآنُ لا يثبتُ إلَّا بالتواتر والإجماع، وإذا لم يثبت قرآنًا لم يثبت خبرًا[٢٠]. ودقيق اللحظ لا يغفل أن العلماء عمومًا وعلماء اللغة خصوصًا إذا أرادوا أن يثبتوا شيئًا لا بد لهم من بيان سبب ميولهم لذلك الشيء، ولهذا علّل الزمخشريُّ فَضْلَ صلاة العصر (الصلاة الوسطى) دون سواها من الصلوات: «لما في وقتها من اشتغال الناس بتجاراتهم وبمعايشهم»[٢١]. وإذا وقفنا على هذا التعليل نجده مبسورًا عند المتلقي؛ لعدم تفصيله من قبل الزمخشري، وهنا يسأل الباحث: هل فضيلة الصلاة الوسطى (العصر) عن سائر الصلوات؛ لأنّ في وقتها من اشتغال الناس بتجاراتهم وبمعايشهم؟!. أما السيد ابن طاوس فقد ردَّ الزمخشريَّ وخالفه في أنَّ الصلاة الوسطى هي صلاة العصر،

وقد أثبت ذلك بالدليل القاطع، وفصّل ردوده في ما يأتي:

الردُّ الأول: يقول السيد عليّ بن موسى بن طاوس: ردًّا على استشهاد الزمخشري بحديث يوم الأحزاب الذي أثبت به أن الصلاة الوسطى هي صلاة العصر. يردُّ هذا الدليل بقوله: أمّا حديث يوم الأحزاب فإنّ الّذي عرفتهُ مما يعتمدون عليه أنّ النبيﷺ قال: «شغلونا عن صلاة العصر»[٢٢]، ولم يذكر الوسطى. وبعد التتبع والتدقيق وجدتُ كلامَ السيد في محله، إذ إنَّ الكثيرَ ممّن روى هذا الحديث لم يثبتوا كلمة (الوسطى) عند نقلهم الحديث[٢٣]. ولكن للأمانة العلمية وجدت عددًا ليس بالقليل من الرواة والمفسرين الذين سبقوا السيد علي بن طاوس قد أثبتوا كلمة الوسطى بالحديث: فيقولون «شَغَلُونَا عَنْ الصَّلاةِ الوُسْطَى ـ صَلاةِ العَصْرِ»[٢٤]. وربما يدعو قولي إلى إعادة النظر بردِّ السيد علي بن طاوس، ولكن السيد ابن طاوس لم يترك المجالَ لمشكك في قوله، فقد أثبت أنَّ استشهادَ الزمخشريّ باطلٌ من الأصل ؛ لأنه لم ينقل الحديث بدقة فوقع ببعض الوهم والخلل، بدليل قول الزمخشري في نقله: «ملأ اللّه بيوتهم نارًا»[٢٥]. والأصل (ملأ اللّه قبورهم نارًا)، فيرد السيد ابن طاوس بقوله «فإنّما الحديث المشهور: «ملأ اللّه قبورهم نارًا»[٢٦]. وبعد التتبع بالصحاح، والسنن، والتفاسير لم أجد أحدًا سبق الزمخشريَّ في هذا النقل سوى من تبعه كالرازيّ على سبيل التمثيل لا الحصر[٢٧].

الردُّ الثاني: يقول السيد عليّ بن موسى بن طاوس ردًّا على تأويل الزمخشري في استشهاده بقراءة عائشة وابن عباس: «روي عن عائشة وابن عباس: والصلاة الوسطى وصلاة العصر بالواو»[٢٨]. فنرى الزمخشري يؤول هذه القراءة بقوله: «فعلى هذه

القراءة يكون التخصيص لصلاتين: إحداهما صلاة الوسطى إمّا الظهر وإمّا الفجر وإمّا المغرب على اختلاف الروايات فيها، والثانية العصر»[٢٩]. وقد ردَّ السيد عليُّ بن طاوس هذا التأويل بقوله: «وأمّا تأويله في قراءة عائشة وابن عباس: إما الظهر، وإمّا الفجر. فانّ ظاهر اللفظ أنّها الظهر؛ لأنّ العطف الحقيقي إنّما يكون على الأقرب منه، والأقرب من العصر هو الظهر، فكيف عدل عن الظهر إلى الفجر؟ وأمّا المغرب. فقد تعجبت منه»[٣٠]. وإذا دققنا في رواية السيد علي بن طاوس نجده قد أحسن وأجاد في أن العطف يكون على الأقرب فالأقرب، وإن كان كلام الزمخشري يشير إلى العطف فلا بدَّ من أن تكونَ الصلاة الوسطى هي الظهر، ولكنه جعل صلاة الظهر احتمالاً واحدًا من احتمالات متعددة كصلاة الفجر، وصلاة المغرب. وهذا عجيبٌ من شخص بمنزلة الزمخشريّ المفسّر واللّغوي. ويرى الباحثُ أنه لا بدَّ من سبب جعَلَ الزمخشري يجانب الصواب في مبناه، وهذا السبب أشار إليه السيد علي بن طاوس بالتصريح لا بالتلميح، وهو سبب عقائديّ بحت فبعدُه عن أهل البيت عليهم السلام، وعدم موالاته لهم، واختياره منهجا مخالفا لمدرسة أهل البيت عليهم السلام أدّى إلى الابتعاد عن آرائهم ومتبنياتهم، فيفصح عن ذلك بقوله: «وكلّ هذه الاختلافات إنّما أحدثها مفارقة أصحاب هذه الروايات لأهل بيت صاحب النبوة صلوات الله عليه وعليهم، الّذين جعلهم خلفاء»[٣١]. واستدل السيد علي بن طاوس بحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله صحيح متواتر متفق عليه عند جميع الفرق، وهو «إنّي مخلِّف فيكم الثقلينِ كتاب اللّهِ وعترتي أهل بيتي لن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض»[٣٢]. وفي الختام يرجح

السيد علي بن طاوس أن الصلاة الوسطى هي صلاة الظهر، وهذا ما ذكره الأئمة المعصومون والعلماء الصالحون من قبله، فيقول: «والّذي رويناه عن سلفنا الطاهرين العارفين بتأويل القرآن وأسرار ربّ العالمين: أنّ صلاة الوسطى صلاة الظهر»[٣٣]، وهذا ما أثبته الشيخ الطوسي رحمه الله نقلًا عن الباقرين عليهما السلام في كتاب الخلاف بقوله: «صلاة الوسطى هي الظهر، واستدل بإجماع»[٣٤]، وأيَّده في ذلك من تبعه من علماء مذهب أهل البيت عليهم السلام[٣٥]. ويتضح مما تقدم أن علماء مدرسة أهل البيت عليهم السلام اتفقوا على أن الصلاة الوسطى هي الظهر، ونزر قليل منهم ذكر أنها العصر كالشريف المرتضى رحمه الله[٣٦].

الردُّ الثالث: بعدما تمَّ معرفة الصلاة الوسطى بشيء من التفصيل عند الزمخشري، والسيد ابن طاوس لا بدَّ من بيان أسباب اختيار هذه الصلاة من بين الصلوات الأخرى، فيكون لها الفضلُ الكبيرُ والأهميةُ البالغةُ من بين الصلوات. والغريب في الأمر أنَّ الزمخشريَّ لم يعر اهتمامًا كافيًا بأسباب اختيار صلاة العصر دون سواها، فنراه اقتضب كلامه، واختصر عبارته بغير محلها، مما دعا السيد علي بن طاوس أن يتنبه لهذا الأمر ويثبت بطريقته الأسباب التي دَعَتْ إلى فضيلة صلاة الظهر عن سائر الصلوات بصورة مفصلة تقنع المتلقي. وعندما نرجع إلى كلام الزمخشري في كرامة الصلاة الوسطى (صلاة العصر) بحسب استدلاله؛ وذلك «لما في وقتها من اشتغال الناس بتجاراتهم وبمعايشهم»[٣٧]. فكأنه أراد أنْ يقولَ: في هذه الصلاة يختبر الإنسان ـ عند الله تعالى ـ في ماله وتجارته ورزقه، فيزهد عنها، ويجاهد الجهاد الأكبر (جهاد النفس)؛ ليتوجه إلى الصلاة. فمن يتمكن من ذلك فقد نال الدارين؛ ولهذا انمازت صلاة العصر عن سائر الصلوات الأخرى.

وثَمَّ سؤال يطرح في الذهن أ هذا هو السبب الوحيد لفضيلة صلاة العصر أم هناك أسباب أخرى دعت إلى تفضيلها على سائر الصلوات؟ وإن كان الجواب هناك أسباب أخرى فلِمَ لم يذكرها الزمخشريُّ؟ وإن كان هذا السبب الوحيد فلِمَ لم ينبِّه إلى ذلك؟ أما السيد علي بن طاوس فقد ردَّ على الزمخشري في هذا الباب ردًّا مفحمًا بعدما أثبت فيه أن الصلاة الوسطى هي صلاة الظهر، وبيَّن جملة من الأمور بصورة وافية أهميةَ هذه الصلاة عن سائر الصلوات، وأرجعها إلى أمور عدَّة، منها[٣٨]:

١ـ أنّها أوّل فريضة فرضت على المسلمين[٣٩]، فكانت أهمّ الصلوات. فقد ذكر المفسرون أنَّ أول صلاة صلاها جبريل بالنبي عند البيت، في أول ما فرضت الصلوات الخمس ليلة الإسراء[٤٠].

٢ـ أنّ صلاة الجمعة المفروضة تكون فيها، فكانت أهمّ من هذه الجهات[٤١]. عن رسول اللّه صلى الله عليه وآله: «في يوم الجمعة ساعة، لا يوافقها مسلم، وهو قائم يصلي يسأل اللّه خيرًا إلّا أعطاه»[٤٢].

وأنّ فيها ساعة يستجاب فيها من أهل الدعوات، فكانت أهمّ لأجل هذه العنايات[٤٣]. فعن رسول اللّه صلى اللّه عليه وآله وسلم أنه كان يصلي أربعًا بعد أن تزول الشمس قبل الظهر وقال: إنها ساعة تفتح فيها أبواب السماء، وأحب أن يصعد لي فيها عمل صالح[٤٤].

٣ـ أنّ أبواب السماء تفتح عند زوال الشمس، فكانت أهمّ لهذه الإشارات[٤٥]. وأظن هذه الإشارة قصد بها رواية أَبِي أَيُّوبَ الأَنْصَارِيِّ عندما قَالَ: «أَدْمَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ عِنْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا هَذِهِ الرَّكَعَاتُ الَّتِي أَرَاكَ قَدْ أَدْمَنْتَهَا ؟ قَالَ: إِنَّ أَبْوَابَ السَّمَاءِ تُفْتَحُ

عِنْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ فَلا تُرْتَجُ حَتَّى يُصَلَّى الظُّهْرُ، فَأُحِبُّ أَنْ يَصْعَدَ لِي فِيهَا خَيْرٌ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ تَقْرَأُ فِيهِنَّ كُلِّهِنَّ ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: فَفِيهَا سَلامٌ فَاصِلٌ، قَالَ: لاَ»[٤٦].

٤ـ ورد في الروايات أنّ صلاة الأوّابين هي عند الزوال، فكانت أهمّ لأجل هذه الصفات[٤٧]. وهنا أشار السيد ابن طاوس إلى رواية أمير المؤمنين علي عليه السلام أنّه قال: «أُوصيكم بصلاة الزوال فإنّها صلاة الأوّابين»[٤٨].

٥ـ أنّ الوسطى حقيقة؛ لأنّها بين صلاتين نهاريتين بين صلاة الفجر وصلاة العصر.[٤٩].

٦ـ أنّها وسط النهار، وليس في الفرائض الخمس ما هو في وسط نهار ولا ليل[٥٠].

الرواية عن ابن عباس وعائشة: والصلاة الوسطى وصلاة العصر، وكذلك روينا عن غير ابن عباس من أهل البيت صلوات الله عليهم بالواو المعطوفة في العصر على الأقرب منها وهي صلاة الظهر[٥١]. وهنا نبَّه السيد علي بن طاوس أن الصحابة فضلًا عن أهل البيت قصدوا صلاة الظهر بالواو المعطوفة في العصر على الأقرب منها.

أنّ ابتداء الدنيا كان نهارًا، وفيه بعث الأنبياء، وفيه المعاش للبقاء، والاعتبار بالوسطى في فرائضه أقرب إلى فهم ذوي الأبصار[٥٢].

يُزيدُ الباحث نقطةً جديدة يلحقها بما تقدم ذكره من فيوضات السيد علي بن طاوس وهي: أن رسول الله صلى الله عليه وآله يصلي صلاة الظهر بالهاجرة[٥٣]، ولم تكن صلاة على أصحاب رسول الله أشد منها[٥٤]؛ وفيه استحباب المبادرة بالصلاة في أول الوقت، فيعظم ثوابها، وتعلو منزلتها عند الله.

المسألة الثانية: حديث إيمان أبي طالب:

أشارت كثيرٌ من نصوص أبناء

العامة إلى كفر أبي طالب، ولكن السيد ابن طاوس رحمه الله أثبت إيمانَ عمِّ رسول الله صلى الله عليه وآله من نصٍّ ذكره الزمخشريّ في (كشافه) على الرغم من اعتقاد مذهبه بكفره، قال فيه: «وروي أنّهم اجتمعوا على أبي طالب، وأرادوا برسول الله سوءًا، فقال[٥٥]:

واللهِ لن يَصلوا إليكَ بِجَمْعِهِمْ
حتَّى أُوَسَّدَ في التراب دفينَا
فَاصْدَعْ بأمركَ ما عليكَ غضاضة
وابْشِرْ بذاكَ وَقَرَّ مِنهُ عُيُونَا
وَدَعَوْتَني وزعمتَ أنّكَ ناصحي
ولقد صدقتَ وكنتَ ثَمَّ أمينَا
وعرضتَ دينًا لا محالةَ أنّه
مِنْ خيرِ أديانِ البريَّةِ دينَا
لو لاَ الملامة أو حذاريَ سُبّة
لوجدْتَني سَمْحًا بذاكَ مبينَا

فهذه الأبيات كلُّها تدّل على أن أبا طالب يصدِّق رسولَ الله، ويؤمنُ بنبوته ورسالته، فيروى أنه «لما قيل لرسول الله صلى الله عليه وآله: إن أبا طالب قد مات، عظم ذلك في قلبه، واشتد له جزعه، ثم دخل عليه فمسح جبينه الأيمن أربع مرات، وجبينه الأيسر ثلاث مرات، ثم قال: يا عم ربيت صغيرًا، وكفلت يتيمًا، ونصرت كبيرًا، فجزاك الله عني خيرًا، ومشى بين يدي سريره وجعل يعرضه ويقول: وصلتك رحم، وجزيت خيرا[٥٦]. ونستنتج من هذه المضامين أنَّها لا تتفقُ مع كفر أبي طالب[٥٧]. ولذلك تعجَب ثلّةٌ من العلماء نَقْل الزمخشري هذه الأبيات، وقد خالف في ذلك رأي كثير من علماء أهل السنة والجماعة من فرقة الزمخشري الذين قالوا: إنَّ أبا طالب مات كافرًا؛ بدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ ۚ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾[٥٨]. قال ابن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ): «إن هذه الآية نزلت على رسول الله صلى الله عليه وآله من أجل امتناع أبي طالب عمه من إجابته إذ دعاه إلى الإيمان بالله إلى

ما دعاه إليه من ذلك»[٥٩]، وأشار إلى هذا المعنى جملة من مفسري أبناء العامة[٦٠]. فكان ردُّ أحدهم على الزمخشري بقوله: «والعجب من صاحب الكشاف كيف ضمه إليها، ولم يتنبه لمنافاته لها، وإذا أخذ اللّه قومًا بما يظلمون أتاح لهم تناقض الكلام، من حيث لا يعلمون»[٦١].

أما السيد ابن طاوس فقد ردَّ على الزمخشري بأنَّ هذه الأبيات أثبتت إيمان أبي طالب من جهة طريق المخالف لمذهب أهل البيت عليهم السلام[٦٢]. فقال ما نصُّه: «هذا البيت الأخير ما أعرَفَهُ في الأبيات، وهي شاهدة صريحة أنّ أبا طالب كان مؤمنًا يكتم إيمانه من قومه على حال مؤمن آل فرعون، ويظهر من غيره، فإنّ كلَّ مصدّقٍ بالقرآنِ يعتقد أنّ كتمان مؤمن آل فرعون لإيمانه وإظهار كلمة الكفر لم يضرّ إيمانه، وأنّه صحيح الإيمان، فيكون لأبي طالب أسوة به في هذا الشأن»[٦٣]. والجدير بالذكر أن السيد ابن طاوس قد أثبت تفصيلًا في كتاب (الطرائف) إيمان أبي طالب، وأنَّ منزلته كمنزلة مؤمن آل فرعون[٦٤]. إشارة إلى كتم إيمانه؛ لكي يتمكن من نُصرة النبي صلى الله عليه وآله، فحاله كحال مؤمن آل فرعون وأصحاب الكهف؛ فقد روى الشيخ الكليني (ت٣٢٩هـ) بسند صحيح عن هشام بن سالم عن أبي عبد اللّه عليه السلام، قال: «إنّ مثل أبي طالب مثل أصحاب الكهف أسرّوا الإيمان وأظهروا الشرك فآتاهم اللّه أجرهم مرّتين»[٦٥].

المسألة الثالثة: باب أفضلية التقية من عدمها:

اختلف السيد ابن طاوس مع الزمخشري في باب أفضلية التقيَّة من عدمها، إذ يرى الزمخشريُّ أفضليةَ القتل على التقية. واستشهد بشاهد من ذلك المورد، يقول

الزمخشريُّ: «إنّ كفار أهل مكة فتنوا قومًا من المسلمين عن دينهم، وعذّبوهم بعظيم العذاب، فصبروا عليه حتى قتلوا، وهو ياسر أبو عمار، وسمية أمّه، ومنهم أظهروا كلمة الكفر منهم عمار فعذره رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم»[٦٦]. ثم بعد ذلك يفاضل بين فِعْلِ أبويه وبين فِعْلِ عمار، قال الزمخشري ما هذا لفظه: «فإن قلت: فأيّ الأمرين أفضل أفعل عمّار، أم فعل أبويه؟ قلت: بل فعل أبويه؛ لأنّ في ترك التقية، والصبر على القتل إعزاز الاسلام»[٦٧]. واستدل برواية تسند صحة ما ذهب إليه، فقال: «وروي: أن مسيلمة أخذ رجلين، فقال لاحدهما: ما تقول في محمد؟. قال: رسول الله. قال: فما تقول فيّ؟ قال: أنت أيضًا. فخلاّه، وقال للآخر: ما تقول في محمد؟. قال: رسول الله. قال: ما تقول فيّ؟. قال: أنا أصمّ، فأعاد عليه ثلاثًا، فأعاد عليه جوابه، فقتله. فبلغ رسول الله (صلّى الله عليه [وآله] وسلّم) فقال: أمّا الاول فقد أخذ برخصة رسول الله، وأمّا الثاني فقد صدع بالحق فهنيًا له»[٦٨]. أما السيد عليّ بن موسى بن طاوس فله رأي آخر، فنراه يردّ الزمخشري بقوله: «اعلم أنّ العلم بالله جلّ جلاله على الكشف ما ينزل عند صاحبه شيئًا من الضعف، ولا يبقى عنده صبر على كسر حرمة الله جلّ جلاله، وكذا من عرف الله جلّ جلاله مكاشفة، كما أنّ أهل الدنيا لا يصبرون على كسر حرمتهم، وحرمة من يعزّ عليهم يكون واقفًا مع إرادة الله جلّ جلاله، فإن كان رضاء الله في القتل توجّه إليه، أو في مهما كان من العذاب أقدم عليه، وألا يرى الهوان والعذاب إلاّ في مفارقة ربّ الأرباب، هذا الّذي يشهد به صريح الألباب. عن التقية وتركها بواضح الدلالات»[٦٩]. ونستنتج مما تقدّم

أنّ اللّه تعالى جعل معرفة الأفضلية عنده وحده لا شريك له؛ لتجنب كسر الحرمة والجزع عند أهل الدنيا فإن كان رضاء اللّه تعالى في القتل وجّه من يحب إليه، وهذا واضح في قضية الإمام الحسين عليه السلام، وإن كان رضاء اللّه بالتقية وجّه من يحب إليه، وهذا واضح في قضية الصادقين عليهما السلام. وقد ذكر السيد ابن طاوس أنه وقف عند التقية، وفصلها، وكشف عن مواردها في كتاب السعادات بالعبادات إلّا أن هذا الكتاب للأسف الشديد لم يصل إلينا منه سوى إشارات نبه بها صاحب الذريعة[٧٠].

المسألة الرابعة: الآيات القرآنية التي نزلت في ولاية أمير المؤمنين عليه السلام

ردَّ السيد ابن طاوس على الزمخشري في مسألة الولاية لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب وعدم اتباعه، وكان ردُّه في جملة من المواضع القرآنية التي أثبتها الكشاف بكتابه، ولكنه لم يعتقد بها، فقام السيد ابن طاوس باقتناص هذه المواضع القرآنية من فم الزمخشري؛ لتكون حجةً عليه، وسنوجز بشيء من التفصيل عن تلك المواضع التي وقف عندها السيد بن طاوس.

الموضع الأول: حديث زكريا ومريم عليهما السلام:

في تفسير قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا﴾: تحدَّث الزمخشري بشيء من الإعجاز الإلهي، وإظهار الكرامة الإلهيَّة عندما وقف على سورة آل عمران من قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَن يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾[٧١]. فعقَّب على هذه الآية بقوله: «وروي: أنّه كان لا يدخل عليها إلّا هو وحده، وكان إذا خرج غلق عليها سبعة أبواب، فكان

رزقها ينزل عليها من الجنّة، ولم ترضع ثديًا قطّ، وكان يجد عندها فاكهة الشتاء في الصيف وفاكهة الصيف في الشتاء»[٧٢]. ويتضح في مضمون حديث الزمخشري أنَّ الله تعالى كان يرزق مريم من طعام وثمار الجنَّة. فالله تعالى لا يرزق البشر العاديين من طعام الجنة إلّا إذا كانت لهذا الإنسان كرامة ووجاهة عند الله تبارك وتعالى كـ(مريم) عليها السلام. ومما يعضد قول الباحث قول ابن كثير في أن «فيه دلالة على كرامات الأولياء»[٧٣]. والغريب في الأمر أن الزمخشري قرن هذه القصة القرآنية بقصة حدثت بين رسول الله صلى الله عليه وآله، وأهل بيته عليهم السلام تثبت كراماتهم ووالايتهم على البشر مفادها: إنَّ «النبي صلى الله عليه وآله جاع في زمن قحط، فأهدت له فاطمة رغيفين وبضعة لحم آثرته فيها، فرجع بها إليها فقال: (هلمّي يا بنيّة)، وكشفت عن الطبق فإذا هو مملوء خبزًا ولحمًا، فبهتت وعلمت أنّها نزلت من عند الله فقال لها صلى الله عليه وآله: (أنّى لك هذا)؟ قالت: هو من عند الله. إنّ الله يرزق من يشاء بغير حساب. فقال صلى الله عليه وآله: (الحمد لله الّذي جعلك شبيهة سيدة نساء بني إسرائيل)، ثمّ جمع رسول الله صلى الله عليه وآله عليّ بن أبي طالب والحسن والحسين وجميع أهل بيته عليهم السلام حتّى شبعوا وبقي الطعام كما هو، وأوسعت فاطمة على جيرانها[٧٤]. وقد نقل هذا الحديث كثيرٌ من علماء أبناء العامة من غير الزمخشري[٧٥]. ومن هذه القصة التي نقلها لنا السيد ابن طاوس التي أشار فيها إلى مدى التناقض الحاصل في شخصية الزمخشري، نجد أنه ينصف أهل البيت ويعلو من شأنهم، ويثبت حقَّهم، من جهةٍ، ويوالي الملوك، ويخالف مذهب أهل البيت، ويعتقد بغيرهم من جهة أخرى، ولهذا كان ردُّ السيد ابن طاوس على ذلك بقوله: «أقول: وهذا الزمخشري من

أعيان رجال أهل الخلاف ويميل إلى الإنصاف»[٧٦]. ونستنتج من قول السيد ابن طاوس أنه بالرغم من مخالفة علماء السنة لمذهب أهل البيت عليهم السلام لا بدَّ أن تظهر كلمة الحق من أفواه المعاندين والمخالفين؛ لأنها مشيئة الله سبحانه وتعالى. وهذا وَحْدَهُ ردٌّ على الزمخشري في اضطراب سلوكه في كيفية تعامله مع أهل البيت عليهم السلام.

الموضع الثاني: باب ردُّوهُ إلى الله والرسول: تفسير قوله تعالى ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾[٧٧]:

نقل السيد ابن طاوس رأي الزمخشري ببيان دلالة هذه الآية فقال: «أي: ارجعوا فيه إلى الكتاب والسنة. وكيف تلزم طاعة أمراء الجور، وقد ختم الله الأمر بطاعة أولي الأمر بما لا يبقى معه شكّ، وهو: أن أمرهم أوّلًا بأداء الأمانات، وبالعدل في الحكم، وأمرهم آخرًا بالرجوع إلى الكتاب والسنة فيما أشكل، وأمراء الجور لا يؤدّون أمانة، ولا يحكمون بعدل، ولا يردّون شيئًا إلى كتاب ولا سنّة، إنّما يتّبعون شهواتهم حيث ذهبت بهم، فهم منسلخون عن صفات الدين، فكيف يقال: هم أولوا الأمر عند الله ورسوله؟! وأحق أسمائهم اللصوص المتغلّبة، ... والمراد بـ﴿وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ أمراء الحقّ؛ لأنّ أمراء الجور الله ورسوله بريئان منهم، فلا يعطفون على الله ورسوله في وجوب الطاعة لهم»[٧٨]. وهنا تناقضٌ واضحٌ وضوح الشمس في طالعة النهار، فقوله يشير إلى أنَّ أولي الأمر معطوفٌ على رسول الله بالواو، فما كان للرسول كان لأولي الأمر، وهذا ما يقوله مذهب أهل البيت عليهم السلام في أن المعصومين هم أحقُّ بالولاية من غيرهم؛ لأنهم أولو الأمر وامتداد رسول الله صلى الله عليه وآله، ولكن في الوقت نفسه لا يعترف بهذا المصداق ولا يواليهم؛ ولهذا نجد ابن طاوس يردُّ ردًّا مفحمًا على ما قاله الزمخشري،

فيقول: «فإذا كان الأمر عنده كما أشار إليه واعتمد عليه: من أنّ العطف بأولي الأمر على الله ورسوله يقتضي تساوي مَن عطف عليهم، فهل يبقى لك مندوحة عمّا تقوله الإمامية في كمال صفات أولي الأمر كما كانت صفات رسول اللهﷺ كاملة في العصمة والأمن من وقوع معصية باطنة أو ظاهرة؟! وإلاّ جاز عنده أن يطاع غير المعصوم فيما أطاع الله فيه ويعصى فيما عصى الله فيه، جاز لأمراء الجور أن يقولوا له: أطيعونا فيما أطعنا الله فيه واعصونا فيما عصينا الله فيه، فإذن لا يبقى له مخرج على ما فسّر هذه الآية إلاّ القول والاعتقاد بمذهب الإمامية، وهذا واضح لمن أنصف من نفسه وخاف من العظمة الإلهيّة[٧٩]. فكأن السيد ابن طاوس أراد أن يثبت في ردِّهِ أنَّ الزمخشريَّ كان يعلم علم اليقين بأحقية مذهب أهل البيت، ولا حجةَ عليه؛ بدليل ما تبناه من تأويل، لكنه لم ينصفْ نفسهُ، ولم يخف من العظمة الإلهية؛ لأنه تبنى ما يقوله مذهب أهل البيت عليهم السلام، وعمل بمذهب غيرهم، فاتبع الجائرين والمفسدين وأطاعهم.

الموضع الثالث: حديث موسى على قومه. تفسير قوله تعالى ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي لَآ أَمۡلِكُ إِلَّا نَفۡسِي وَأَخِيۖ فَٱفۡرُقۡ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡفَٰسِقِينَ ﴾[٨٠]:

نقل السيد ابن طاوس تفسير هذه الآية عن الزمخشري وبين فيها خذلان قوم موسى له عليه السلام، فقال: «فلم يبق معه مطيع موافق يثق به إلاّ هارون عليه السلام، ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي لَآ أَمۡلِكُ (لنصرة دينك) إِلَّا نَفۡسِي وَأَخِي ﴾، وهذا من البثّ والحزن والشكوى إلى الله، والحسرة ورقة القلب الّتي بمثلها تستجلب الرحمة، وتستنزل النصرة»[٨١]. وقد استشهد الزمخشري بآية أخرى تشير إلى هذا المعنى[٨٢] في قول يعقوب عليه السلام: ﴿إِنَّمَآ أَشۡكُواْ بَثِّي وَحُزۡنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾[٨٣]، ونستنتج من

الآيتين المباركتين أمرين مهمين هما:

١ـ فقدان الناصر والمعين، فأصحاب الحقِّ قلَّة، وأهل الباطل كثرة، حتى وإن كان أهل الحق من الأنبياء والأوصياء. وفي هذه الباب ذكر أمير المؤمنين عليه السلام قولًا تخلَّد في تاريخ البشرية: «لا تستوحشوا طريق الحق لقلة سالكيه»(٨٤).

٢ـ البث والشكوى إلى الله (عزَّ وجل)، فهو مقلب الأمور، وهو إذا أراد شيئًا يقول له كن فيكون. وهو السميع العليم وناصر كلّ ضعيف. فهذه الصفات الإلهية لا تكون عند بني البشر، وإنما انفرد بها الخالق على مخلوقاته. فحري بصاحب الحق أن يكون بثه إلى الله تعالى؛ لأنه ناصر المظلومين، وهذا مصدر قوة لا مصدر ضعف؛ لأن الشكوى لله تعالى قوة، فالله كامل يحتاج إليه الخلق، ولا يحتاج إلى أحد. أما الذي يشكو بثه لغير الله، فهو ضعيف لا يملك من القوة شيئًا؛ لأنك تطلب من شخص ناقص يحتاج إلى الخالق، فكيف يهب ما هو مفتقر إليه!

ومما نعجب منه أن الزمخشري عطف قول موسى عليه السلام، وقول يعقوب عليه السلام على رواية عن أمير المؤمنين علي عليه السلام تشير إلى نفس مضمون الآيتين السابقتين ثبَّتها السيد ابن طاوس وجعلها ردًّا عليه في باب: فقدان الناصر، والمعين، فقال «وعن عليّ: أنّه كان يدعو الناس على منبر الكوفة إلى قتال البغاة، فما أجابه إلاّ رجلان، فتنفّس الصعداء وقال: (أين تقعان ممّا أريد؟)»(٨٥). ويردّ السيد ابن طاوس على الزمخشري بقوله: «ألا تعجب من قوم موسى بعد الآيات الباهرات يخذلونه هذا الخذلان إلى هذه الغايات؟! وألا تعجب من أمّة سيّدنا محمّد صلى الله عليه وآله مع مولانا عليّ عليه السلام يحاربون مع الملوك قبله وبعده ويقتلون أنفسهم بين أيديهم، ويخذلونه، مع اعتقادهم

وإظهارهم لفرض طاعته وأنّه صاحب الحق وأنّ الّذين ينازعونه على الباطل»[٨٦]. والمتأمل في ردِّ السيد ابن طاوس يجده ردًّا توبيخيًّا للزمخشري؛ إذ إنَّ الأخير تعجّب من قوم موسى في معصيتهم الرسول، ولم يتعجب من خذلان القوم لولاية علي عليه السلام على الرغم من اعتراف الزمخشري نفسه بأنَّ أمير المؤمنين عليه السلام صاحب الحق في الولاية! وهذه الأسباب وغيرها دعت أمير المؤمنين عليه السلام إلى «ترك منازعته مَن تقدّم عليه في الخلافة؛ لأنه إذا كان معاوية المظهر لسيرة الأكاسرة والقياصرة ما وجد أعوانًا عليه، كيف كان يجد أعوانًا على مَن لم يظهر ما أظهره معاوية»[٨٧]؟!. وربما يُفهم من النصّ السابق فهم آخر وهو أن أمير المؤمنين قد ضعف وعجز عن مواجهة من تقدَّمه. وهنا شبهة وإشكال، وهي: كيف يكون الأمير عليه السلام شجاعًا، وعظيمًا، ومعصومًا في مذهبكم، وهو قد عجز وضعف عن مواجهة من تقدَّمه في نيله للخلافة؟ وردَّ هذه الشبهة وذلك الإشكال السيد علي بن طاوس رحمه الله بقوله: «فقلت: أنتَ غالط علينا، وعلى مولانا عليّ؛ لأننا ما وصفناه أبدًا بالعجز، ولا بالضعف، ولكن قلنا: إنّ له أسوة بالله، ورسوله صلى الله عليه وآله، وبالأنبياء، فإن الله جلّ جلاله يرى دولته الإلهيّة والأمم المغيّرة لأحكامه، وشرائعه وهو أقدر عليهم من كلّ قادر، فلا يعجل عليهم، وينتقم في وقت ويعرض عنهم في وقت، فكان نائبه ونائب رسول الله صلى الله عليه وآله الّذي هو مولانا عليّ عليه السلام معذورًا لاتباعه سيرة مَن كان باتباعه، وكذلك كان رسول الله صلى الله عليه وآله تارةً ممسكًا وتارةً مصالحا للكفّار وتارةً محاربًا، وكذلك الأنبياء عليهم السلام، فكان لمولانا عليّ عليه السلام أسوة بهم»[٨٨]. وهنا نبَّه السيد ابن طاوس على مسألة مهمة جدًّا يجب الاعتبار بها ألا وهي موضوع: الأسوة

والاقتداء بالعظماء، فالإمام علي عليه السلام اقتدى بالقرآن، وبرسول الله صلى الله عليه وآله في سلوكه وتصرفاته، وقد ضحى بحقِّه وولايته على الأمة في الدنيا، فأصاب كبد المبتغى، ومن هنا ينبغي على كلِّ واحد منَّا الاقتداء والأسوة بالذين تكاملوا في تهذيب النفس، ورسموا طريق الحق، حتى وصلوا إلى مرضاة الله ورسوله.

الموضع الرابع: حديث موسى في اختيار أنصاره. تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا لِّمِيقَٰتِنَا﴾[٨٩]:

نقل السيد ابن طاوس تفسير هذه الآية عن الزمخشري في (كشافه) قائلاً: إن موسى «اختار من اثني عشر سبطًا من كلّ سبط ستة، حتى تناهوا اثنين وسبعين، فقال: يتخلّف منكم رجلان، فتشاحّوا، فقال: إنّ لمن قعد منكم مثل أجر مَن خرج، فقعد كالب ويوشع. وروي: أنّه لم يصب إلَّا ستين شيخًا، فأوحى الله إليه: أن يختار من الشباب عشرة، فاختارهم، فاصبحوا شيوخًا. وقيل: كانوا أبناء العشرين، ولم يتجاوزوا الأربعين، قد ذهب عنهم الجهل والصبى، فأمرهم موسى أن يصوموا ويتطهّروا ويطهّروا ثيابهم، ثمّ خرج بهم إلى طور سيناء لميقات ربّه، وكان أمره ربّه أن يأتيه في سبعين من بني إسرائيل، فلمّا دنا موسى من الجبل وقع عليه عمود الغمام حتّى تغشّى الجبل كلّه، ودنا موسى ودخل فيه، فقال للقوم: ادنوا، فدنوا، حتّى إذا دخلوا في الغمام وقعوا سجّدًا، فسمعوه وهو يكلّم موسى يأمره وينهاه افعل ولا تفعل، فلمّا انكشف الغمام أقبلوا إليه وطلبوا الرؤية، فوعظهم وزجرهم، وأنكر عليهم»[٩٠]، فقالوا: ﴿يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤۡمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهۡرَةٗ﴾[٩١]. فمما تقدَّم يتبين أن اختيار الشيوخ وقع على نبي الله موسى عليه السلام، ولكنهم لم يكونوا

أهـلاً لذلـك الاختيـار، بدليل أنه زجرهم، ووعظهـم، وأنكر عليهم فعلتهـم. ومـا كان ردُّهـم إلّا أن كفروا به، واشترطوا على إيمانهم رؤية اللّه فظهر منهم الضلال، ومما هو حري التنبيه إليه أن مسألة اختيار الشـيوخ من قبل النبي هي مسـألة جزئية، وليس مـن الأمور الكلية، فكيف بنا إذا كانت المسألة كلية تتعلق بولاية الأمـر بعد النبي؟ وهذا إشكال قام بردِّه السيد ابن طاوس مستنكرًا فيه على الزمخشري في قبوله لموسـى عليه السلام أن يختار، ورفضه تنصيب أمير المؤمنـين علي عليه السلام بعد النبي محمد صلى الله عليه وآله علـى الرغم من أن التنصيـب كان باختيـار مـن اللّه تعالـى، ورسـوله الكـريم، فقال السـيد عليّ بن طاوس «كيف يبقى اعتمـاد علـى الاختيار فـي الأمور الكلّية وإمامة البريّة، وهذا اختيار نبـيّ عظيم الشـأن لأصلـح قومه، فظهـر منهم خلاف الإيمان، وقالوا: ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾، وشهد اللّه عليهم بالفسق واستحقاق التيه أربعين سـنة، فقال جلّ جلاله: ﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي ٱلْأَرْضِ فَلَا تَأْسَ عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾[٩٢]، ثـمّ شـهد عليهم موسـى عليه السلام أنّهم سفهاء بقوله: ﴿أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَّآ﴾[٩٣]، وهو أمر جزئي يسـير من جملة شريعته ونبوتـه، ومـا حصل مـن الاختيار إلاّ الندم وسـوء عاقبته. وهذا سـيّد الخلائق محمد صلى الله عليه وآله يختار برأيه رجلًا يؤدّيهـا فلا يؤثر اختياره له، ويختار اللّه جلّ جلاله رجلًا مولانا عليًّا عليه السلام عوضه، فأيّ حجّة فـي اختياره مَن هـو دون هذيـن العظيمي الشـأن، وقـد ظهـر فيه مـا لا يخفـى على الأعيان»[٩٤]. ومما تقدّم يتبين تناقضُ قـول الزمخشـريّ فـي الاختيـار، فنـراه يقبل من موسـى عليه السلام اختياره لأصحابـه، ويرفض مـن اللّه تعالى ورسـوله الأكرم محمد صلى الله عليه وآله اختيار

الولي للمسلمين وهو علي بن أبي طالب عليه السلام. وهذه من الأمور الكلية التي يبنى عليها أصول الدين. وبهذا فقد خالف الزمخشري أصلًا مهمًا من أصول الدين وهو عدم اعترافه بالإمامة التي أمر الله رسوله بها.

الموضع الخامس: حديث الكفر بعد الإيمان، تفسير قوله تعالى: ﴿وَكَفَرُوا۟ بَعْدَ إِسْلَٰمِهِمْ وَهَمُّوا۟ بِمَا لَمْ يَنَالُوا۟ ۚ وَمَا نَقَمُوٓا۟ إِلَّآ أَنْ أَغْنَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ مِن فَضْلِهِۦ﴾[٩٥]:

بين الزمخشري في كشافه نقلًا عن السيد ابن طاوس أن هذه الآية نزلت فيمن «أظهروا كفرهم بعد إظهار إسلامهم، وهو الفتك برسول الله، وذلك عند مرجعه من تبوك توافق خمسة عشر منهم على أن يدفعوه عن راحلته إلى الوادي إذا تسنّم العقبة بالليل، فأخذ عمّار بن ياسر (رضي الله عنه) بخطام راحلته يقودها وحذيفة خلفها يسوقها، فبينما هما كذلك إذ سمع حذيفة تقريع أخفاف الإبل وبقعقعة السلاح، فالتفت فإذا قوم متلثّمون، فقال: إليكم إليكم يا أعداء الله، فهربوا[٩٦]. ويشير الزمخشري إلى ذلك في موضع آخر عندما وقف عند قوله تعالى: ﴿لَقَدِ ٱبْتَغَوُا۟ ٱلْفِتْنَةَ مِن قَبْلُ وَقَلَّبُوا۟ لَكَ ٱلْأُمُورَ﴾[٩٧]. قائلاً: «وهم اثنا عشر رجلًا ليفتكوا به ﴿مِن قَبْلُ﴾ من قبل غزوة تبوك ﴿وَقَلَّبُوا۟ لَكَ ٱلْأُمُورَ﴾، ودبروا لك الحيل والمكايد»[٩٨]. وهنا إشارة إلى هؤلاء النفر من الرجال كان لهم أثر كبير في السَّعْي لتوهين الإسلام والقضاءِ على الرسالة المحمدية. أما السيد ابن طاوس فقد أشكل على قول الزمخشري وقام بردِّه، قائلًا: «ولم يذكر الزمخشري أسماء هؤلاء الخمسة عشر ولا الاثني عشر، وقد ذكرهم أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الثقفي»[٩٩]. وروى ذلك مصنّف كتاب العقبة

وغيره[100]. وهنا يخاطب السيدُ ابنُ طاوس الزمخشريَّ بخطاب استنكاري: «كيف نستبعد ممن يفعل مثل هذا بالنبيﷺ الرؤوف الرحيم الحليم الكريم الّذي أغناهم بعد الفقر والقلّة وأعزّهم بعد الذلّة، أن يتعصّبوا على عشيرته بعد وفاته وقد كانوا يستعجلون عليه بالقتل قبل مماته»؟![101]. فلمَ هذه القضية مسكوت عليها؟ فالذي يؤذي النبي يُؤذي عترته الطاهرة فكأنه آذى الله عز وجل، وهل من يؤذي الله تعالى رسوله ويستعجل موته يعدُّ من المسلمين؟!

الموضع السادس: حديث تثبيت المؤمنين بالقول الثابت في تفسير قوله جلّ جلاله: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ﴾[102].

فسَّر الزمخشري في كشافه لفظ (القول الثابت): «الذي يثبت بالحجّة والبرهان في قلب صاحبه ويكنّ فيه واعتقده، واطمأنّت إليه نفسه. وتثبيتهم في الدنيا أنّهم إذا فتنوا في دينهم لم يزلّوا كما ثبت الّذين فتنهم أصحاب الأخدود، والّذين نشروا بالمناشير، ومشطت لحومهم بأمشاط الحديد، وكما ثبت جرجيس وشمعون وغيرهما. وتثبيتهم في الآخرة: أنّهم إذا سئلوا عند تواقف الأشهاد عند معتقدهم ودينهم لم يتلعثموا ولم يتلهثموا»[103].

المنعم للنظر في تفسير هذه الآية المباركة يجد أن الزمخشري لم يذكر أحدًا من هذه الأمة المحمدية، وظاهر الآية الكريمة خلاف ذلك؛ إذ إنها نزلت بحق أهل البيتعليهم السلام، وهنا إشكال على الزمخشري يقدح في الذهن ألا وهو: هل يوجد أحد قاسى من العذاب والأهوال أشد من أهل البيتعليهم السلام؟ وهل جرجيس وشمعون تعذبوا من أقوامهم كما تعذب أهل البيتعليهم السلام؟ ولذلك ردّ السيد ابن طاوس على الزمخشري

بقوله: «ما رأيته ذكر أحدًا من هذه الأمّة المحمّدية، ولعلّ ظاهر الآية فيهم. واعلم أنّ مولانا عليًّا (صلوات الله عليه) قاسى من الأهوال أوّلًا وآخرًا وباطنًا وظاهرًا ما فاق به على مَن سمّاه. واعلم أنّ الحسين (صلوات الله عليه) يوم الطفّ ثبت هو وأصحابه على القتل في الله ومكابدة الموت وتقطيع الأعضاء في ذات الله، وما كان دون بعض من سمّاه، وغيرهم من الصحابة والتابعين والصالحين قطّعوا أعضاءً وعذّبوا أحياءً، كياسر وسميَّة وما ردّهم ذلك عن الإيمان، ولا ظهر عليهم ضعف في قلب ولا لسان ولا جَنان. بل رأيتُ في الروايات: أنّ نساء من المسلمات بلغن من الصبر أيّام الحجاج على تقطيع الأعضاء وسفك الدماء ما لم يؤرّخ مثله عن الأمم الماضية والقرون الخالية[١٠٤]. وهذا القولُ ليس من عند السيد ابن طاوس، أو من علماء مذهب أهل البيت عليهم السلام، وإنما نقله من كتب أبناء العامة المعتبرة[١٠٥]. «ولقد ذكر أبو القاسم بن عبّاد رحمه الله (ت٤٣٣هـ) في كتاب الأنوار[١٠٦] كلمات شريفة عن الحسين عليه السلام، فقال: ما هذا لفظه: «ولم نر أربط جأشًا، ولا أقوى قلبًا من الحسين عليه السلام، قتل حوله ولده وأهل بيته، وكان يشدّ عليهم فينكشفون عنه انكشاف المعزى، ووجد في جبّة خزّ كانت عليه في مقدمه قريبًا من مئة وثمانين ضربة خرقًا من طعنة برمح ورمية بسهم وضربة بسيف وحجر. أقول: إن في ذلك لآية لمن اعتبر ونظر»[١٠٧]. وهنا إشارة إلى الزمخشري تفيد بأن كل هذه الظلامات والجراحات والآلام والقتل والتشريد لأهل البيت عليهم السلام وأتباعهم ألا تكون عبرة للمخالفين ويعترفون بأن قوله جلّ جلاله: ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ ﴾ إشارة إلى أهل البيت عليهم السلام.

الموضع السابع: في تفسير قوله جلّ جلاله: ﴿وَجُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا﴾[١٠٨]:

وقف الزمخشري عند هذه الآية المباركة. وأشار إلى أن الجنود التي لم يرها الكفار في الخندق هم الملائكة[١٠٩]، وبعد ذلك فصل في مجرى الأحداث، قائلاً في ذلك: «وكانوا ألفًا، بعث الله عليهم صبًا باردةً في ليلة شاتية فأخصرتهم[١١٠]، ونسفت التراب في وجوههم، وأمر الملائكة فقلعت الأوتاد، وأطفأت النيران وأكفأت القدور وماجت الخيل بعضها في بعض، وقذف في قلوبهم الرعب وكبّرت الملائكة في جوانب عسكرهم، فقال طُليحة بن خويلد الأسدي[١١١]: أما محمد فقد بدأكم بالسحر فالنجاء النجاء الهرب، فانهزموا من غير قتال. وحين سمع رسول الله بإقبالهم ضرب الخندق على المدينة، أشار عليه بذلك سلمان الفارسي (رضي الله عنه)، ثمّ خرج في ثلاثة آلاف من المسلمين، فضرب معسكره والخندق بينه وبين القوم والذراري والنساء قد دخلوا في الآطام[١١٢]، واشتدّ الخوف، وظنّ المسلمون كلّ ظنّ، ونجم النفاق من المنافقين، حتّى قال معتب بن قشير[١١٣]: كان محمد يعدنا بالكنوز كنوز كسرى وقيصر لا يقدر أن يذهب إلى الغائط. وكانت قريش قد أقبلت في عشرة آلاف من الأحابيش من بني كنانة وأهل يمامة، وقائدهم أبو سفيان، وخرج غطفان ومَن تابعهم من أهل نجد وقائدهم عيينة بن حصن[١١٤] وعامر بن الطفيل[١١٥] في هوازن وصاحبتهم اليهود من قريضة والنضير. ومضى على الفريقين قريب من شهر لا حرب بينهم إلاّ الترامي بالنبل والحجارة، حتّى أنزل الله النصر[١١٦]. والغريب في الأمر أن الزمخشريَّ لم يذكر بطلَ الأحزاب وفارسها أمير المؤمنين عليًّا عليه السلام لا من قريب ولا من بعيد،

وهنا وقفَ السيدُ ابن طاوس عند هذه القضية متسائلًا: كيف عدل الزمخشري عن ذكر عليٍّ عليه السلام؟ وما السبب في ذلك؟ يقول عليّ بن موسى بن طاوس: «قد تعجب من هذا الشيخ كيف عدل عن ذكر قَتْلِ مولانا صلوات الله عليه لعمرو بن عبد ودّ عند قدوم الأحزاب، وما كان بذلك من النصر وذلّ الكفر، وإعزاز الدين، وقول النبي صلى الله عليه وآله: «لَضربة علي لعمرو بن عبد ودّ أفضل من عملِ أمّتي إلى يوم القيامة»[117]، وقد روى ذلك منهم موفق بن أحمد المكي[118] أخطب خطباء خوارزم في كتاب المناقب[119]، وروى أبو هلال العسكري في كتاب الأوائل[120] حديث قتل مولانا عليّ عليه السلام لعمرو بن عبد ود، وغيرهما، وهو من الآيات المشهورة والمعجزات المذكورة. وأمّا حديث اضطراب قلوب المنافقين وشكوكهم في الله، وفي سيّد المرسلين صلوات الله عليه، فإن الزمخشري لم يذكر غير واحد، والقرآن قد تضمّن لفظ ذكر الجمع وما يدلّ على كثرة من شكّ منهم واضطرب قلبه، وينبغي أن تكون الإشارات بفساد النيّات إلى مَن عرف منهم الجبن والذلّ والهرب عند المعضلات والحروب والحوادث السالفات والحادثات، فإنّهم أهل هذه الصفات»[121]. ومما تقدم يتضح لنا أن للسيد ابن طاوس جملة من الاعتراضات على الزمخشريّ تحتاج الى ردود، نوجزها بما يأتي:

١ـ كيف عدلَ الزمخشريُّ عن ذِكْرِ قَتْلِ مولانا صلوات الله عليه لعمرو بن عبد ودّ عند قدوم الأحزاب؟ وما سبب عدم ذكر مولانا في يوم الأحزاب؟ وللرد على الإشكالين بحسب متبنيات السيد ابن طاوس أشار إلى أن بمبارزة عليّ تحققَ النصرُ، وذلّ الكفر، وعزَّ الدين. وهذه الحقيقة من الصعوبة أن تقبل من المخالفين، والمعاندين،

والحاقدين الذين غطّوا هذه الفضيلة بفضائل وهمية ليس لها أثر حقيقي في تحقيق النصر. بالرغم من أن كلام الفصل كان حاضرًا ببيان تلك الحقيقة، وهو قول رسول اللّه صلى الله عليه وآله: «لَضربة علي لعمرو بن عبد ودّ أفضل من عملِ أمّتي إلى يوم القيامة». وروت هذا الحديث كثير من مصادر أبناء العامة التي عاصرت الزمخشري[١٢٢].

٢ـ إن الزمخشري لم يذكر غير واحد من المنافقين الذين اضطربت قلوبهم وشكوكهم في اللّه، وفي سيّد المرسلين صلوات اللّه عليه وهو طليحة بن خويلد الأسدي، وقول القرآن خلاف ذلك، فقد تضمّن لفظ ذكر الجمع، وما يدلّ على كثرة من شكّ منهم واضطرب قلبه، بدليل قوله تعالى ﴿إِذْ جَآءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ ٱلْأَبْصَٰرُ وَبَلَغَتِ ٱلْقُلُوبُ ٱلْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا﴾[١٢٣]. فالمتأمل في قول الزمخشري يجد أن هناك فئة ممن فسدت نياتهم قد تغافل عنها وهم مَن عُرف بالجبن والذلّ والهرب عند المعضلات والحروب والحوادث السالفات والحادثات. وهذا ليس إنصاف من لدن عالم بمنزلة الزمخشري يتغاضى عن فئة، ويذكر فئة أخرى، وهو خلاف الدين والأمانة.

الخاتمة

١ـ توصل السيد علي بن طاوس إلى أنّ معرفة أفضلية البشر عند اللّه وحده لا شريك له؛ لتجنب كسر الحرمة والجزع عند أهل الدنيا، فإنْ كان رضاء اللّه تعالى في القتل وجّه من يحب إليه، وإن كان رضاء اللّه بالتقية وجّه من يحب إليه. وبهذا خالف الزمخشري الذي يرى بأفضلية رضاء اللّه تعالى في القتل وجّه من يحب إليّ.

٢ـ بيّن السيد علي بن طاوس أن

الزمخشريُّ يقرُّ بمعاجز أهل البيت، ويعترف بأحقيتهم، لكنه للأسف الشديد لا يتبعهم ولا يسير على نهجهم. فلم ينصف نفسَهُ، ولم يخف من العظمة الإلهية؛ لأنه تبنى ما يقوله مذهب أهل البيت عليهم السلام، وعمل بمذهب غيرهم فاتبع الجائرين والمفسدين بإطاعته لهم، وبتغاضيه عن أفعالهم، وهذا خلاف الدين والأمانة.

٣ـ أثبت السيد ابن طاوس عدمَ دقة الزمخشري في نقله للأحاديث المروية عن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله، واستدعى ذلك المراجعة في كثير من النصوص التي تبناها الزمخشري وأصدر الحكم عليها.

٤ـ تَوَصَّلَ البحثُ إلى أنَّ الزمخشريَّ كان يجانب الصواب في كثير من تأويلاته، وذلك لِبُعْدِهِ عن أهل البيت عليهم السلام، وعدم موالاته لهم، إذ اختار منهجًا مفارقًا ومخالفًا لمدرسة أهل البيت عليهم السلام أدّى إلى الابتعاد عن آرائهم ومتبنياتهم.

٥ـ أثبتَ السيدُ عليُّ بنُ طاوس بالدليل القاطع ـ أنّ الصلاة الوسطى هي صلاة الظهر، وهذا ما ذكره الأئمة المعصومون والعلماء الصالحون، وبهذا ردَّ الزمخشريّ وخالَفَهُ في أنّ الصلاة الوسطى هي صلاة العصر.

٦ـ أثبتَ السيدُ عليُّ بنُ طاوس إيمان أبي طالب وأن منزلته كمنزلة مؤمن آل فرعون بسند صحيح عن المعصومين عليهم السلام، من جهة طريق المخالف لمذهب أهل البيت عليهم السلام، وهو بهذا خالفَ الزمخشريَّ في كفر أبي طالب.

الهوامش:

(١) مناقب الشافعي:١٥٥، وينظر: ردود ابن منير على الزمخشري في القراءات القرآنية: مقدمة الباحث.

(٢) ينظر: بغية الوعاة: ١/ ١٨١-١٨٢،

(٣) سورة البقرة/ ٢٣٨.

(٤) ينظر: الخلاف: ١/ ٢٩٣

(٥) الفقيه ١: ١٣٣ حديث ٦٢٤، الوسائل ٣: ٨٨ الباب ٣ من أبواب المواقيت، حديث ٧، منتهى المطلب: ٤/ ٩.

(٦) الفقيه ١: ١٣٦ حديث ٦٣٧، الوسائل ٣: ٣٠ الباب ١٢ من أبواب أعداد الفرائض، حديث ١، منتهى المطلب: ٤/ ١٠

(٧) ينظر: الفقيه ١: ١٣٢ حديث ٦١٧، الوسائل ٣: ١٦ الباب ٦ من أبواب أعداد الفرائض، حديث ٥، منتهى المطلب: ٤/ ١٠.

(٨) سورة البقرة/ ٢٣٨.

(٩) ينظر: الكشاف:١/ ٢٨٧-٢٨٨.

(١٠) ينظر: الدر المنثور ١ / ٣٠١، وفقه القرآن: ١/ ١٨٤.

(١١) ينظر: رسائل الشريف المرتضى: ١/ ٢٧٥، وجواهر الفقه،: ٢٥٥، مجمع البيان: ٢/ ١١٢.

(١٢) ينظر: الكشاف:١/ ٢٨٧-٢٨٨.

(١٣) الكشاف:١/ ٢٨٧-٢٨٨، وينظر بتصرف من الزمخشري: صحيح البخاري:٣/ ١٠٧٢، مسألة: ٢٧٧٣، سنن الترمذي، ج٥/ ٢٠٣، مسألة: ٢٩٨٤،

(١٤) ينظر: موطأ مالك، كتاب صلاة الجماعة: ١/ ١٣٦، ومسند أبي يعلى الموصلي: ١٣/ ٥٠، مسألة: ٧١٢٩، والكشاف:١/ ٢٨٧-٢٨٨.

(١٥) مجمع البيان: ١/ ٣٤٣، وبحار الأنوار ٧٩/ ٢٨٨.

(١٦) ينظر: رسائل الشريف المرتضى: ١/ ٢٧٥، وسائل الشيعة ٣/ ٦ ح ١.

(١٧) ينظر: مجمع البيان: ٢/ ١١٢، والمحرر الوجيز: ١/ ٢٨١.

(١٨) ينظر: موطأ مالك، كتاب صلاة الجماعة: ١/ ١٣٦، ومسند أبي يعلى الموصلي: ١٣/ ٥٠، مسألة: ٧١٢٩، الكشاف:١/ ٢٨٧-٢٨٨.

(١٩) الكشاف: ١/ ٢٨٨، وينظر: الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار: ٥/ ٤١٧، وموطأ مالك، كتاب صلاة الجماعة: ١/ ١٣٦، ومسند أبي يعلى الموصلي: ١٣/ ٥٠، مسألة: ٧١٢٩.

(٢٠) ينظر: أثر الاختلاف في القواعد الأصولية، د. مصطفى الخنّ:٣٨٩، وإعلام الخلف بمن قال بتحريف القرآن من أعلام السلف: ٣٢١.

(٢١) الكشاف:١/ ٢٨٨.

(٢٢) سعد السعود: ٢٣٥.

(٢٣) ينظر: المعجم الكبير للطبراني: ١٠/ ٢٩٧، حديث: ١٠٧١٧.

(٢٤) رواه البخاري: في تفسير سورة البقرة - باب: حافظوا على الصلوات والصلاة

الوسطى: ٨ / ١٩٥. ومسلم: في المساجد - باب: الدليل لمن قال: الصلاة الوسطى هي صلاة العصر برقم (٦٢٧) ١ / ٤٣٦، ومسند أحمد: ١/ ٨١، الدر المنثور ١ / ٣٠١، والتسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي: ١/ ١٦٠، والمحرر الوجيز: ١/ ٢٨١، وبحر العلوم للسمرقندي:١/ ١٩٧، وتفسير ابن كثير: ١/ ٦٤٨.

(٢٥) الكشاف:١/ ٢٨٧-٢٨٨

(٢٦) رواه البخاري: في تفسير سورة البقرة - باب: حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى: ٨ / ١٩٥. ومسلم: في المساجد - باب: الدليل لمن قال: الصلاة الوسطى هي صلاة العصر برقم (٦٢٧) ١ / ٤٣٦، ومسند أحمد: ١/ ٨١.

(٢٧) ينظر: التفسير الكبير: ٣:٣٨٢.

(٢٨) سنن الترمذي ج٥ص٢١٧ح٢٩٨٢ وعلق عليه، موطأ مالك، كتاب صلاة الجماعة: ١/ ١٣٦، مسند أبي يعلى الموصلي: ١٣/ ٥٠، مسألة: ٧١٢٩، الكشاف:١/ ٢٨٧-٢٨٨.

(٢٩) الكشاف: ١/ ٢٨٨، وينظر: الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار: ٥/ ٤١٧، وموطأ مالك، كتاب صلاة الجماعة: ١/ ١٣٦، مسند أبي يعلى الموصلي: ١٣/ ٥٠، مسألة: ٧١٢٩.

(٣٠) سعد السعود:٢٣٥.

(٣١) سعد السعود: ٢٣٥.

(٣٢) سنن الترمذي: ٥ / ٣٢٨ حديث ٣٨٧٤، المعجم الكبير للطبراني: ٥ / ١٥٤ حديث ٤٩٢٢، مسند أحمد: ٤ / ٣٧٠.

(٣٣) سعد السعود: ٢٣٥.

(٣٤) الخلاف: ١/ ٢٩٠،

(٣٥) ينظر: الكافي:٣/ ٢٧١، باب فرض الصلاة، الحديث الأول، معاني الأخبار:٣٣١، باب معنى الصلاة الوسطى، الحديث الأول، جواهر الفقه: ١٩، ذكرى الشيعة: ٢/ ٢٨٨، رسائل الشهيد الثاني: ١/ ٢٤٦، الشهاب الثاقب: ١٦.

(٣٦) ينظر: رسائل الشريف المرتضى: ١/ ٢٧٥، وسائل الشيعة ٣ / ٦.

(٣٧) الكشاف:١/ ٢٨٨.

(٣٨) ينظر: سعد السعود: ٢٣٦.

(٣٩) ينظر: الكافي: ٣/ ٢٧١، باب فرض الصلاة، الحديث الأول، معاني الأخبار:٢٣١، باب معنى الصلاة الوسطى، الحديث الأول والثالث والرابع، والفقيه: ١/ ١٤٦، والحديث ستمائة وسبعة وثمانون، وسعد السعود: ٢٣٦.

(٤٠) ينظر: فتح الباري:٣ / ٨١، وإحكام الأحكام: ١/ ١٦٧.

(٤١) ينظر: سعد السعود: ٢٣٦.

(٤٢) صحيح البخاري: ٥/ ٢٣٥٠، باب الدعاء في الساعة التي في يوم الجمعة، رقم الحديث: ٦٠٣٧.

(٤٣) ينظر: سعد السعود: ٢٣٦.

(٤٤) ينظر: سنن الترمذي:٤٧٨، حديث:١١٢٤٦.

(٤٥) ينظر: سعد السعود: ٢٣٦.

(٤٦) رواه أحمد (٢٢٤٣٢) وصححه الألباني في صحيح الجامع (١٥٣٢).

(٤٧) ينظر: سعد السعود: ٢٣٦.

(٤٨) الكافي ٣/ ٤٤٤، وفي وسائل الشيعة ٣/ ٦٩، والبحار ٨٧: ٥٧، وفلاح السائل: ١٢٤. ودعائم الإسلام ٢/ ٣٥١.

(٤٩) ينظر: سعد السعود: ٢٣٦.

(٥٠) ينظر: سعد السعود: ٢٣٦.

(٥١) ينظر: سعد السعود: ٢٣٦.

(٥٢) ينظر: سعد السعود: ٢٣٦.

(٥٣) ينظر: الهاجرة: من الهجير، شدّة الحرّ. القاموس المحيط:١/ ٤٦١، مادة (هجر).

(٥٤) ينظر: مسند أحمد: ٣/ ٣٦٩، وإحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام: ١٨٦.

(٥٥) البداية والنهاية ٣/ ٤١، شرح النهج: ١٤/ ٥٥، أسنى المطالب، ص٢٥. وهذه الأبيات أوردها الأميني رضوان الله عليه في موسوعة الغدير ٧/ ٣٣٤ وقال: رواها الثعلبي في تفسيره الكشاف: ٢/ ١٤، سعد السعود: ٢٤٠.

(٥٦) ينظر: تأريخ اليعقوبي ٢ / ٢٦

(٥٧) ينظر: المصدر نفسه ٢ / ٢٦.

(٥٨) سورة القصص / ٥٦.

(٥٩) تفسير الطبري ١٩/ ٥٩٨.

(٦٠) ينظر: تفسير القرآن العزيز ٣/ ٣٣٠، والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ١١/ ٣١٣-٣١٤، وزاد المسير في علم التفسير ٦/ ٢٣٢، والجامع لأحكام القرآن ١٣/ ٢٩٩، وفتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ٤/ ٢٣٥، وأضواء البيان ٦/ ٤٥٦، وأيسر التفاسير لكلام العلي الكبير ٤/ ٨٦، والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٧/ ٥٩.

(٦١) الصراط المستقيم إلى مستحقي التقديم: ٢٥/ ١٣.

(٦٢) ينظر: سعد السعود:٢٤٠.

(٦٣) سعد السعود:٢٤٠.

(٦٤) الطرائف: ٢٩٧ (في إيمان أبي طالب).

(٦٥) الكافي، ج١، ص٤٤٨، حديث ٨.

(٦٦) الكشاف: ٢/ ٦٣٦، وسعد السعود: ٢٤٥.

(٦٧) الكشاف:٢/ ٦٣٧.

(٦٨) الكشاف:٢/ ٦٣٧، سعد السعود: ٢٤٥، تفسير البيضاوي: ٣/ ٣٨٣، تفسير الرازي:٩/ ٤٧١، تفسير السراج المنير:٤/ ١٢٥، تفسير اللباب: ١٠/ ٢٠٢

(٦٩) سعد السعود: ٢٤٥.

(٧٠) ينظر: الذريعة: ٢/ ٤٥، ١٢/ ١٧٩.

(٧١) سورة آل عمران / ٣٧.

(٧٢) الكشاف:١/ ٣٥٨، وسعد السعود:٢٣٧، وتفسير النيسابوري: ٢/ ٢٤٩، وتفسير الأعقم:١/ ٧٢.

(٧٣) تفسير ابن كثير:٢/ ٣٧.

(٧٤) الكشاف:١/ ٣٥٨-٣٥٩، ذيل الآية مقتبس من سورة آل عمران، وسعد السعود: ٢٣٧.

(٧٥) ينظر: مسند أبي يعلى كما في المطالب العالية لابن حجر (٤/ ٧٤)، والدر المنثور: ٢/ ٣١٥، وتفسير الآلوسي: ٣/ ٩، وتفسير البيضاوي: ١/ ٣٤٠، وتفسير النيسابوي: ٢/ ٢٤٩، وجامع لطائف التفسير: ١٣/ ٧٢.

(٧٦) سعد السعود للنفوس: ٢٣٧.

(٧٧) النساء/ ٥٩.

(٧٨) الكشاف: ١/ ٥٢٤، وسعد السعود للنفوس: ٢٣٨.

(٧٩) سعد السعود: ٢٣٩.

(٨٠) سورة المائدة/ ٢٥.

(٨١) الكشاف: ١/ ٦٢١-٦٢٢، وسعد السعود: ٢٣٩.

(٨٢) ينظر: الكشاف: ١/ ٦٢١-٦٢٢، وسعد السعود: ٢٣٩.

(٨٣) سورة يوسف/ ٨٦.

(٨٤) نهج البلاغة: ٤٤٢، الخطبة ١٩٩، بحار الأنوار - للمجلسي: ٢/ ٢٦٦٢٧.

(٨٥) تفسير الكشاف: ١/ ٦٢٢، وسعد السعود: ٢٣٩.

(٨٦) سعد السعود: ٢٣٩.

(٨٧) سعد السعود: ٢٣٩.

(٨٨) سعد السعود: ٢٤٠.

(٨٩) سورة الاعراف/ ١٥٥.

(٩٠) تفسير الكشاف: ٢٤١.

(٩١) سورة البقرة/ ٥٥.

(٩٢) سورة المائدة/ ٢٦.

(٩٣) الأعراف/ ١٥٥.

(٩٤) سعد السعود: ٢٤٢.

(٩٥) سورة التوبة/ ٧٤

(٩٦) الكشاف: ٢ / ٢٢٨، وسعد السعود: ٢٤٣.

(٩٧) سورة التوبة/ ٤٨.

(٩٨) الكشاف: ٢ / ٤٢٧.

(٩٩) ينظر أسماء هؤلاء النفر في كتاب تقريب المعارف: ٣١٣ ـ ٣١٤، وسعد السعود: ٢٤٣.

(١٠٠) سعد السعود: ٢٤٣.

(١٠١) سعد السعود: ٢٤٣.

(١٠٢) إبراهيم/ ٢٧.

(١٠٣) الكشاف: ٢ / ٥٥٤، وسعد السعود: ٢٤٤.

(١٠٤) سعد السعود: ٢٤٤.

(١٠٥) ينظر: الكامل في التاريخ: ١/ ٧٤، والأوائل لأبي هلال العسكري: ٢٢٥.

(١٠٦) كتاب الأنوار لأبي القاسم إسماعيل بن عباد بن عباس الديلمي القزويني لم نعثر عليه، لكن السيد ابن طاوس اعتمد عليه في بعض مؤلفاته نحو: كتاب اليقين.

(١٠٧) سعد السعود: ٢٤٤.

(١٠٨) سورة الأحزاب: ٩.

(١٠٩) ينظر: الكشاف: ٣/ ٥٢٦.

(١١٠) الخَصَر: البرد، وأخصرتهم أي أوقعتهم في البرد. ينظر: الصحاح: ٢/ ٦٤٦ (خصر).

(١١١) طُلَيْحَة بن خُوَيْلد بن نَوْفَل بن نَضْلَةَ بن الأَشْتَر بن أَسد بن خُزَيمة بن مُضر الأَسَدي،

البطل الكرار صاحب رسول الله – صلى الله عليه وآله وسلم – ومن يضرب بشجاعته المثل، أسلم سنة تسع، ثم ارتد وظلم نفسه، ثم تاب، ثم شهد القادسية، أبلى يوم نهاوند ثم استشهد – رضي الله عنه. سير أعلام النبلاء:١/ ٣١٧.

(١١٢) الآطام: الحصون، مفردها الأُطم. الصحاح: ٣/ ١٨٦٢، مادة (أطم).

(١١٣) معتب بن قشير: هو بن مليل بن زيد بن العطاف بن ضبيعة بن زيد بن مالك بن عوف بن عمرو بن عوف بن الأوس الأنصاري الأوسي ذكره فيمن شهد العقبة، وقيل إنه كان منافقًا وإنه الذي قال يوم أحد (لو كان لنا من الأمر شيء ما قتلنا ها هنا) وقيل إنه تاب وقد ذكره ابنُ إسحاق فيمن شهد بدرًا. ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة: ٦/ ١٧٥، ح:٨١٢٥.

(١١٤) عيينة بن حصن بن حذيفة بن بدر بن عمرو بن جوية بن قيس عيلان الفزاري اسمه الحقيقي حذيفة وليس عيينة وسمي عيينة لأن أصابته لقوة وهو مرض وشلل يصيب الوجه، فجحظت عيناه فسمي عيينة، أسلم بعد الفتح. وقيل: أسلم قبل الفتح، وشهد الفتح مسلمًا، وشهد غزوة حنين وكان من المؤلفة قلوبهم. مسند أحمد: رقم الحديث: ١٢٦١١.

(١١٥) عامر بن طفيل، شاعر جاهلي، وفارس فتاك، وسيد من سادات بني جعفر بن كلاب من بني عامر بن صعصعة من قبيلة هوازن أدرك الإسلام شيخًا فوفد على رسول الله وهو في المدينة بعد فتح مكة، يريد الغدر به، فلم يجرؤ عليه، فدعاه إلى الإسلام. ينظر: مجمع الزوائد:٦/ ١٢٨.

(١١٦) الكشاف: ٣/ ٥٢٦، وسعد السعود: ٢٤٦.

(١١٧) راجع: شواهد التنزيل ٢ / ٨ رقم ٦٣٦، فرائد السمطين ١ / ٢٥٥ رقم ١٩٧.

(١١٨) الموفق بن أحمد المكي، الخوارزمي (أبو المؤيد) فقيه، أديب، خطيب، شاعر. أخذ العربية عن الزمخشري بخوارزم وتولى الخطابة بجامعها، وفيها قرأ عليه ناصر بن عبد السيد المطرزي، من آثاره: مناقب الامام ابي حنيفة، وديوان شعر، معجم المؤلفين: ١٣/ ٥٢.

(١١٩) المناقب:١٠٧.

(١٢٠) الأوائل: ٢٦٩.

(١٢١) سعد السعود: ٢٤٨.

(١٢٢) المناقب:١٠٧، الأوائل: ٢٦٩.

(١٢٣) سورة الأحزاب / ١٠.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١ـ أثر الاختلاف في القواعد الأصولية، د. مصطفى سعيد الخن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢ ـ ١٩٨٢م.

٢ـ الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار، ابن عبد البر، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، الطبعة الأولى: ١٤١٤ ـ ١٩٩٣.

٣ـ أسنى المطالب في شرح روض الطالب وبهامشه حاشية الرملي تجريد الشوبري، زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري ـ شهاب أحمد الرملي ـ محمد بن أحمد الشوبري، تحقيق: محمد الزهري الغمراوي، المطبعة الميمنية، القاهرة: ١٣١٣هـ.

٤ـ الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي ابن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود ـ على محمد معوض، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٥ ـ ١٩٩٥م.

٥ـ أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، مجمع الفقه الإسلامي بجدة، (د. ت).

٦ـ إعلام الخلف بمن قال بتحريف القرآن من أعلام السلف، صادق العلائي، قم، ١٤٢٥هـ.

٧ـ أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي، محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت).

٨ـ الأوائل، أبو هلال الحسن بن عبد الله ابن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت نحو ٣٩٥هـ)، دار البشير، طنطا، ١٤٠٨ هـ.

٩ـ أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير، أبو بكر الجزائري، الطبعة الثالثة: ١٤١٠ ـ ١٩٩٠م.

١٠ـ بحار الأنوار لجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، العلامة محمد باقر المجلسي، إحياء الكتب الإسلامية، د. ت.

١١ـ بحر العلوم، نصر بن محمد بن أحمد ابن إبراهيم السمرقندي أبو الليث، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).

١٢ـ البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير، الناشر: مكتبة المعارف بيروت، ١٤١٠ ـ ١٩٩٠م.

١٣ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر

السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي، الطبعة الأولى، ١٣٨٤ ـ ١٩٦٤.

١٤ـ تأريخ اليعقوبي، أحمد بن يعقوب بن وهب المعروف بـ(اليعقوبي) ـ تحقيق: عبد الأمير المهنا، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، د. ت.

١٥ـ التسهيل لعلوم التنزيل، محمد بن أحمد ابن جزي الكلبي أبو القاسم، تحقيق: محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥ ـ ١٩٩٥م.

١٦ـ تفسير ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ.

١٧ـ تفسير الأعقم، أحمد علي محمد علي الأعقم الانسي، دار الحكمة اليمانية، ١٩٩٠.

١٨ـ التفسير الكبير، فخر الدين الرازي، دار الفكر، ١٤٠١ ـ ١٩٨١م.

١٩ـ تفسير اللباب في علوم الكتاب (تفسير ابن عادل)، عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود ـ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩ ـ ١٩٩٨م.

٢٠ـ جامع لطائف التفسير، عبد الرحمن بن محمد القماش، (د.ت).

٢١ـ جواهر الفقه، القاضي ابن البراج، إبراهيم بهادري، الطبعة الأولى، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١١هـ.

٢٢ـ الخلاف، الشيخ الطوسي، تحقيق: جماعة من المحققين، ، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، ١٤٠٧هـ.

٢٣ـ الدر المنثور في التفسير بالمأثور، السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ ـ ٢٠٠٣.

٢٤ـ دعائم الإسلام، القاضي نعمان المغربي (ت٣٦٣هـ)، تحقيق: آصف بن علي أصغر فيضي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٣م.

٢٥ـ الذريعة إلى تصانيف الشيعة، الشيخ أغا بزرك الطهراني، دار الأضواء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثالثة ١٩٨٣م.

٢٦ـ ذكرى الشيعة في احكام الشريعة، الشهيد الأول محمد بن جمال الدين مكي العاملي، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٢٧ـ ردود ابن منير على الزمخشري في القراءات القرآنية، د. طلال يحيى الطوبجي، مجلة آدب الرافدين، ع: ٥٠، ٢٠٠٨.

٢٨ـ رسائل الشريف المرتضى، إعداد: السيد مهدي الرجالي، تقديم وإشراف: السيد أحمد الحسيني، منشورات دار القرآن الكريم ـ قم المقدسة، (د.ت).

٢٩ـ رسائل الشهيد الثاني، الشهيد الثاني الشيخ زين الدين بن علي العاملي، أشرف على التحقيق: رضا المختاري، تحقيق: مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية قسم إحياء التراث الإسلامي، مركز انتشارات دفتر تبليغات إسلامي، ١٤٢١هـ.

٣٠ـ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت: ١٢٧٠هـ) (تفسير الآلوسي)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤١٥هـ

٣١ـ السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، محمد ابن أحمد الخطيب الشربيني شمس الدين، الناشر: مطبعة بولاق الأميرية، القاهرة، ١٢٨٥هـ.

٣٢ـ سعد السعود للنفوس، للسيد رضي الدين علي بن موسى بن جعفر بن محمد ابن طاوس، تحقيق مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية، قسم إحياء التراث الإسلامي، انتشارات دفتر تبليغات إسلامي، قم، ١٣٨٠.

٣٣ـ سنن الترمذي، الترمذي أبو عيسى، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٦م.

٣٤ـ سير أعلام النبلاء، الإمام، شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف وزملائه، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٣٥ـ شرح النهج، ابن أبي الحديد المعتزلي، تحقيق محمد إبراهيم، دار الكتاب العربي ـ دار الأميرة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الاولى ٢٠٠٧م.

٣٦ـ شواهد التنزيل لقواعد التفضيل، حسكاني عبيد الله بن احمد، تحقيق: محمد باقر محمودى، وزارة الإرشاد فى إيران، طهران، ١٤١١ ق

٣٧ـ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الرابعة، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٩٠م.

٣٨ـ صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري أبو عبد الله، دار ابن كثير ـ دمشق بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ ـ ٢٠٠٢

٣٩ـ الصراط المستقيم إلى مستحقي التقديم، الشيخ زين الدين أبومحمد علي بن يونس العاملي النباطي البياضي، المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية، الطبعة: الاولى، (د.ت).

٤٠ـ غرائب القرآن ورغائب الفرقان، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري (ت: ٨٥٠هـ)، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلميه ـ بيروت، ١٤١٦هـ.

٤١ـ فتح الباري شرح صحيح البخاري، علي بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار الكتب السلفية، القاهرة، (د.ت).

٤٢ـ فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي ابن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: ١٢٥٠هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب ـ دمشق، بيروت، ١٤١٤هـ.

٤٣ـ فرائد السمطين، إبراهيم بن محمد الجويني الخراساني (ت٧٣٠هـ)، مؤسسة المحمودي للطباعة والنشر، بيروت، (د.ت).

٤٤ـ فقه القرآن، قطب الدين بن هبة الله الرواندي(ت٥٧٣هـ)، تحقيق السيد أحمد الحسيني، اهتمام السيد محمود المرعشي، منشورات مكتبة المرعشي العامة، قم، (د. ت).

٤٥ـ فلاح السائل، رضي الدين أبوالقاسم علي ابن موسى بن جعفر بن محمد بن طاوس الحسني الحسيني (ت: سنة ٦٦٤هـ)، قدم له العلامة السيد محمد مهدي الخرسان، مكتبة الروضة الحيدرية، (د. ت).

٤٦ـ الكامل في التاريخ، عز الدين أبو الحسن علي بن محمد بن محمد ابن الأثير الجزري، تحقيق: أبي الفداء عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧ ـ ١٩٨٧م.

٤٧ـ كتاب تقريب المعارف، الشيخ أبو الصَّلاح تقي بن نجم الحلبي (ت٤٤٧هـ)، تحقيق: الشيخ فارس التبريزيان (حسّون)، طهران، ١٤١٧ هـ.

٤٨ـ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ١٤٠٧ هـ.

٤٩ـ مجمع البيان في تفسير القران، أمين الإسلام أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي، دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الاولى ٢٠٠٥م.

٥٠ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي نور الدين، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٥١ـ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي أبو محمد، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٥٢ـ مسند أبي يعلى الموصلي، أبو يعلى الموصلي، تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، ط٢، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م.

٥٣ـ مسند أحمد، أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة. د.ت.

٥٤ـ المعجم الكبير، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: الشيخ حمدي السلفي، دار إحياء التراث، (د. ت).

٥٥ـ معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

٥٦ـ مناقب الشافعي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي، تحقيق: السيد أحمد صقر، الناشر: دار التراث ـ القاهرة، ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م.

٥٧ـ منتهى المطلب، الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي (العلامة الحلي) (ت٧٢٦هـ)، تحقيق: قسم الفقه في مجمع البحوث الإسلامية، الطبعة الأولى، مؤسسة الطبع والنشر في الاستانة الرضوية المقدسة، إيران، مشهد. (د. ت).

٥٨ـ موطأ مالك، مالك بن أنس، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٥م.

٥٩ـ وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، محمد بن الحسن الحر العاملي(ت١١٠٤هـ)، تحقيق مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، د.ت.